

وركنه في القافية

فانما علم ان اج ذكر ان الزمان ابا حرة الرفع والكراهة في كلامه ان الطيب
جلها م ر على خلاف اوله فيقتضي ان الزمان خلاف الاول والظاهر انما
للقول باعتماد الابهة وبعضهم اعمد كلامه ان الزمان الرفع سنة فراجعه
عدم حرمة الكلام نعم هو مكرهه حالة الخطبة فقط بعد اخذ
مكانا واستقراره فيه دون ما عدا ذلك ودليل الكراهة خبر مسلم اذا
قلت لصاحبك نصت يوم الجمعة ولا امام يخطب فقد لغوت اليه
صعد بك العن او نحوها في كان لم يكن حينه ولكنه استدل ما يستدل اليه
ثم يحل اي بعد لامه على المستراح لستره من تعب الصحو
فصحة العصبج الخالص من تناثر الكليات والحروف والجزل العن
اي حلول اللفاظ فعلان المبتدل بعني الكثير الاستعمال بين الناس لا يقال
الفصيح واما الركيك فتمثل معانته الجزل لانه لا يحسن فيه اوما
خير اليه هذه الصورة ايراد على القول بالتوسطا بقدر ضرورة الاخلاص
والافضل ان يقرا فيهم ضرورة الاخلاص ولو طال هذا الجور بحيث
انقطعت الموالاة بطلت خطبته بخلاف ما لو طال بعض الاركان
يناسب لها تخفة الجمعة وكقراءة بعض من ذلك افضل من قراة
فله من غيرها الا اذا كان ذلك العزم متملا على شكاية الكرسى وحكم
سبح والثابتة ما تقر في الجمعة والمناقض اه والذين الثاني
كان حقه ان يقول والعرض الثاني بركاية تعبيره المتن السابقة
وهذا هو المعنى وهو لا يكر فان تجر عن الماتيم اي لان الفعل فيه
فضيلته في العبادة وان كان الاصل فيه الاول والتميم وان انتفت منه
احد الفضيلتين بقيت الاخرى وهي العبادة فيكره تركه كما صلبه
عن غسل الجمعة اي بدلا عن غسل الجمعة كما هو صانع عدمه قرع
لو كان عليه حدث اصغر ولم يجد الماء او اذ التيم عن غسل الجمعة
او نحوه فلا بد من تيميم بخلاف ما لو كان عليه حدث الكبر و اراد غسل
مستورا فانه يكفيه تيميم واحد بينهم ما يفرق بين هذا والى قبلها بان

في الاول اي يعرفها باحزوي اي لا ينوي فلا يكفي ولو لم يحفظ
الاخرى خطب بغيرها اي ان احسن احد من الترتبة فان لم يحفظ
الابعض الا كان اتيه فيكفي في تعلمها واحده ولو تزوا التعالم مع
القدرة عموما والجمعة لهم فصول الفقهية المبرم يقوم الك
لما كان مسمى الخطبة الموقال فقط عدا لتمام هاتين طائفتي
الصلوة الاقوال والافعال عدا الغتام فيها ركنها فهذا هو الفرق
ومكانه وهو المنبر والاصح الخطبة مع قرض حرفه وعليه جاسة
تحت ذلك لا فرق الطيب مطلقا ولا في محل احزاب كان المنبر يخرج
ومن الخجاسة العاج المصوق على المنابر لخصها في لوقاد قوله
ان كان يخرج حرة الطلان ح وقد فهم من فتاوى يوم الصحة لانه
فرق بين ما اذا كان في جانب المنبر يحتاج ليس تحت يد القاضى وفي
القابض لطرفين على نحو لم يتحرر بركنته بان صلاة القاضى الملاك
انما بطلت لجهله ما هو متصل بخبر ولا يتخيل في ملبثاته
حاصل المنبر اه الا انه فرض المسئلة في منبر كبير ثابت فليتام اهل
يتعبد بذلك ولا يفرق بين السنية والمنبر بان علوه عليه مانع
من جره عادة فشمل الصغير والكبير وهذا اطلاقه ثم مرفراجه
فلا يضر وجود العاج في غير محل العقب مطلقا واسماع الاربعين
اي بالفعل بان يكون صوت الخطيب مرتفعا يسمع الحاضرون
لوصفها هذا في السماع واما السماع منهم فبالقوة على المعتمدا
مرحومين فلا يكفي الاسرار وضابطه ان يسمع الشخص نفسه فقط
فان اسمع غيره كان جهلا ووجب رد السلام اي على الناس المستحقين
للخطبة مع كراهة ابتدا ورضع الصوت الخافي وسن رفع الجوه من
والجمعة الابهة المراد الرفع الذي ليس بملغ اما البليغ كما
يغعله العوام فبدعة منكرة وان اقتضى كلام الرخصة اباح الرفع
معتد بكراهة اي الرفع حله على خلاف الاول وهو بنا في الابهة

فانما

قوله مع كراهة الابهة
فان قيل اذا كان
السلام منه فله يجب
الردا جيب بان
استد السلام مكره
لعارض لا بد ان لا يجب
رد السلام على المشايخ
المستعني الخطبة اه

فتامل كاتمه علم ان اج ذكر ان الزمان ابا حرة الرفع والكراهة في كلامه ان الطيب
جلها م ر على خلاف اوله فيقتضي ان الزمان خلاف الاول والظاهر انما
للقول باعتماد الابهة وبعضهم اعمد كلامه ان الزمان الرفع سنة فراجعه
عدم حرمة الكلام نعم هو مكرهه حالة الخطبة فقط بعد اخذ
مكانا واستقراره فيه دون ما عدا ذلك ودليل الكراهة خبر مسلم اذا
قلت لصاحبك نصت يوم الجمعة ولا امام يخطب فقد لغوت اليه
صعد بك العن او نحوها في كان لم يكن حينه ولكنه استدل ما يستدل اليه
ثم يحل اي بعد لامه على المستراح لستره من تعب الصحو
فصحة العصبج الخالص من تناثر الكليات والحروف والجزل العن
اي حلول اللفاظ فعلان المبتدل بعني الكثير الاستعمال بين الناس لا يقال
الفصيح واما الركيك فتمثل معانته الجزل لانه لا يحسن فيه اوما
خير اليه هذه الصورة ايراد على القول بالتوسطا بقدر ضرورة الاخلاص
والافضل ان يقرا فيهم ضرورة الاخلاص ولو طال هذا الجور بحيث
انقطعت الموالاة بطلت خطبته بخلاف ما لو طال بعض الاركان
يناسب لها تخفة الجمعة وكقراءة بعض من ذلك افضل من قراة
فله من غيرها الا اذا كان ذلك العزم متملا على شكاية الكرسى وحكم
سبح والثابتة ما تقر في الجمعة والمناقض اه والذين الثاني
كان حقه ان يقول والعرض الثاني بركاية تعبيره المتن السابقة
وهذا هو المعنى وهو لا يكر فان تجر عن الماتيم اي لان الفعل فيه
فضيلته في العبادة وان كان الاصل فيه الاول والتميم وان انتفت منه
احد الفضيلتين بقيت الاخرى وهي العبادة فيكره تركه كما صلبه
عن غسل الجمعة اي بدلا عن غسل الجمعة كما هو صانع عدمه قرع
لو كان عليه حدث اصغر ولم يجد الماء او اذ التيم عن غسل الجمعة
او نحوه فلا بد من تيميم بخلاف ما لو كان عليه حدث الكبر و اراد غسل
مستورا فانه يكفيه تيميم واحد بينهم ما يفرق بين هذا والى قبلها بان

قوله في القافية
وركنه في القافية